



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

وزارة الوظيفة العمومية
وتحديث الإدارة

الوزير

عرض السيد الوزير
خلال ورشة "المسؤولية والشفافية والتنمية المستدامة"

نيويورك 9 يوليوز 2012

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم
المتحدة،

السيد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني
بالجريمة والمخدرات.

حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية أن أعبر لكم عن سروري لمشاركتي إلى
جانبكم في أشغال هذا اللقاء الرفيع المستوى، الذي اختار
أن يطرح على بساط المناقشة موضوع "المسؤولية والشفافية
والتنمية المستدامة"، وذلك في ظرفية استثنائية ومتميزة
عالميا وإقليميا.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أؤكد على مدى أهمية
موضوع هذه التظاهرة، وأن أنوه بهذا الاختيار لكونه يشكل
موضوعا أنيا واستراتيجيا في ذات الوقت، كما يعكس مدى

الاهتمام الذي يوليه كل الفاعلين لموضوع محاربة الفساد
وتخليق الحياة العامة والنزاهة في كل أبعادها.

كما أود بنفس المناسبة، أن أتوجه بالشكر الخالص
للمنظمين، معتقدا بأن اللحظة فرصة مواتية تتيح لنا تقاسم
الانشغالات والاهتمامات والتجارب التي سوف تقودنا سويا و
مختلف الشركاء إلى تحقيق الأهداف التي نتوخا جميعا، أي
التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبصفة مستدامة خاصة
في الوقت الراهن الذي يتميز بعدد من الاكراهات بما فيها
الأزمة الاقتصادية العالمية، سيما وأن المملكة المغربية
تتشرف برئاسة الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي تتطلب منا
متابعة تنفيذ توصياتها

حضرات السيدات والسادة،

لقد تصاعد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمشكلة
تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، نظرا لما أضحي لذلك
من آثار مدمرة على المجتمعات والسياسات التنموية، بحيث
لم يعد الفساد اليوم، مجرد مشكلة داخلية مرتبطة
بالخصوصيات الوطنية فحسب، بل أصبحت له أبعاد عالمية،
ساهمت العولمة والثورة المعلوماتية في تعقد أنماطه
وأشكاله وتداخله مع عدة جرائم أخرى.

على هذا الأساس، فإن توطيد قيم النزاهة والشفافية في تدبير الشأن العام، أصبح يندرج في صلب الاستراتيجيات التنموية لكثير من الدول، ويشكل انشغالا كبيرا للعديد من الهيئات والمنظمات الدولية، والتي تجمع ، على أن الدول ولا سيما النامية منها، مطالبة بإجراء إصلاحات مؤسساتية عميقة تمر عبر ترسيخ النزاهة ومكافحة الفساد كمنطلقات رئيسية لكل سياسة تنموية تروم التغيير والتطوير والحكمة الجيدة.

وفي هذا الإطار، تشكل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي دخلت حيز التنفيذ منذ سنة 2005 ووقعت عليها 140 دولة من أصل 160 دولة طرف ، إطارا عاما لتطوير قدرات الدول الأطراف ودعم مجهوداتها في مجال الوقاية من الرشوة ومكافحتها، وتعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية. وأجدها مناسبة للتنويه بالدور النشط الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات على مستوى الدعم التقني والموضوعي إلى الدول الأطراف في هذه الاتفاقية الاممية .

حضرات السيدات والسادة،

نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على إنشاء مؤتمر للدول الأطراف في الاتفاقية من أجل تحقيق عدة أهداف، لعل أهمها تشجيع تنفيذ الاتفاقية واستعراضها، كما نصت أيضا على أن ينشئ هذا المؤتمر إذا ما رأى ضرورة لذلك، أي آلية أو هيئة مناسبة تساعد على تنفيذ الاتفاقية تنفيذا فعالا.

وفي هذا الإطار عقدت بالمغرب من 24 إلى 28 أكتوبر 2011 و تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس ، الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة.

و لقد عرفت هذه التظاهرة الدولية الهامة، مشاركة أزيد من 1500 ممثل ل 129 دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى 28 منظمة دولية وإقليمية و 42 منظمة من المجتمع المدني المعتمدة من لدن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، كما تميزت أيضا بإصدار "إعلان مراكش للوقاية من الفساد" الذي سيظل محطة مهمة تعكس مرجعا دوليا وإشعاعا مستمرا لمؤتمر مراكش.

لقد نص هذا الإعلان على:

- أهمية بلورة دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كمرصد دولي يتولى جمع البيانات وتحليلها وتدوين الممارسات الجيدة ذات الصلة بمجال محاربة الفساد والوقاية منه ، وجعل تلك المعلومات متاحة للدول الأطراف في الاتفاقية للاستفادة منها في دعم برامجها الإصلاحية،

- دعم صندوق مكتب الأمم المتحدة للتعاون في مجال مكافحة المخدرات والجريمة بمساهمات طوعية،

- دعم التعاون التقني لفائدة الدول السائرة في طريق النمو، في مجالات التكوين وتعزيز المساعدة التقنية المقدمة في منع الفساد ومكافحته.

إضافة إلى ذلك نص هذا الاعلان على أهمية تدعيم التعاون الدولي في مجال التوعية والتثقيف، وضمان مساهمة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مجال الوقاية من الرشوة، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

وفي هذا الإطار، وباعتبار المملكة المغربية رئيسا لهذه الدورة إلى غاية سنة 2013 ، نجدد عزمنا على السهر على تفعيل مضامين هذا الإعلان و كذا القرارات والتوصيات الصادرة عن هذه الدورة، وذلك بمضاعفة الجهود في مجال

مكافحة الفساد، وتحفيز الدول التي لم تصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للقيام بذلك، من أجل إقامة تحالف دولي لأصدقاء اتفاقية الأمم المتحدة، وضمان التنسيق بين الدول الأطراف في هذا المجال، و مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ولذلك فإننا سنعمل على استضافة ورشات عمل واجتماعات تحضيرية ودورات تكوينية لفائدة السلطات الوطنية بتنسيق مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة ، وتنظيم العديد من الأنشطة في سياق الترويج لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مع العديد الدول سيما الدول الإفريقية، كما سنركز جهودنا على حث مختلف شركائنا الدوليين على المساهمة في مختلف الأنشطة، وفي ذات السياق فإننا عاقدون العزم على السهر على الاستجابة لمختلف الاحتياجات من المساعدة التقنية كما حددتها التقارير القطرية للدول الأطراف المستعرضة.

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم، بأن الشفافية والمساءلة مكونان أساسيان من مكونات الحكامة الجيدة، و يشكّلان معاً آليتين لمكافحة ظاهرة الفساد التي تعيق برامج التنمية، كما أن هذين المفهومين مترابطان ويعزز كل منهما الآخر في إطار مقاربة أكثر فعالية قادرة على مواجهة التحديات

التي تهدد التنمية المستدامة في مختلف أرجاء العالم و التي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لذلك، اسمحوا لي الحضور الكريم أن أعرض عليكم تجربة المملكة المغربية في تخليق الحياة العامة ومكافحة الفساد من خلال ما تم إقراره من آليات للمساءلة وتدابير للشفافية باعتبارها مداخل رئيسية لتحقيق التنمية الشاملة و المستدامة لتعزيز الثقة وتدعيم الرخاء الاقتصادي والترابط الاجتماعي وتقليص الفقر.

يستمد مشروع تخليق الحياة العامة ومكافحة الفساد في المغرب أبعاده ومقاصده وقوته من الإرادة السياسية العليا لجلالة الملك محمد السادس، الذي ما انفك منذ توليه عرش المملكة المغربية، يولي للإصلاح والتغيير اهتماما كبيرا، وتتجسد هذه الإرادة السامية في مختلف الإصلاحات التي عرفتها بلادنا والتي قادها جلالتة خلال العشرية الأخيرة والتي تكرر منطلقا ورؤية جديدة في محاربة الفساد ودعم الحكامة الجيدة.

ولقد توجت هذه الإرادة السياسية بالمراجعة الدستورية لفتح يوليوز 2011 كمحطة متميزة في مسار البناء الديمقراطي لبلادنا، من خلال مواصلة أسس البناء الديمقراطي ومحاربة الاختلالات وأوجه الفساد بربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي ذات السياق وتماشيا مع الالتزامات الدولية في مجال
التخليق ومحاربة الفساد، تفاعلت المملكة المغربية إيجابيا
مع المفاهيم الإقليمية والدولية المتعارف عليها في هذا
المجال، حيث عمدت إلى ملاءمة التشريع الوطني مع
الاتفاقيات والمواثيق الدولية وتفعيل مقتضياتها ولتعزيز
إستراتيجيتها العامة في مجال الوقاية من الرشوة ومحاربتها،
ولاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كإطار
مرجعي مشترك لجميع بلدان المعمور.

وفي هذا الإطار، عبر المغرب عن التزامه وتجاوبه الفعال
مع القرار 1/3 المتعلق بآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم
المتحدة لمكافحة الفساد، والذي تم اعتماده خلال الدورة
الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد، حيث رحب باختياره كدولة مستعرضة
خلال السنة الأولى من الدورة الاستعراضية الأولى،
وبالانخراط الفعال في هذه الآلية من منطلق القناعة
الراسخة بأنها أداة أساسية ستمكن من تحديد أولوية
الإصلاحات الواجب مباشرتها في مجال مكافحة الفساد
وتعزيز الحكامة الجيدة.

حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية تعد من بين الدول التي استبقت إلى تثبيت دعائم الشفافية والمساءلة، حيث انصرفت فعليا إلى اعتماد إصلاحات مؤسساتية وسياسية وتشريعية عميقة، ولقد مكنت الجهود المتضافرة في هذا الشأن من مراكمة مكاسب هامة نذكر من بينها:

- إقرار دستور جديد سنة 2011 نال ثقة شعبية واسعة وتقديرا دوليا اعتبارا لمضامينه المتقدمة والديمقراطية التي كرست المبادئ و القيم الكونية ورسخت خيار الحكامة الجيدة،

- محاربة الاغتناء اللامشروع من خلال مراجعة وإصدار القوانين المتعلقة بالتصريح بالممتلكات،

- تدعيم قاعدة منع تضارب المصالح الشخصية مع المهام المزاولة بالإدارات العمومية، وتعميم المباراة في التوظيف، وترسيخ مبادئ الاستحقاق في الترقيية وولوج وظائف المسؤولية،

- حماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين عن أفعال الارتشاء وضمان الحماية القانونية لهم،

- إصلاح نظام الصفقات العمومية من خلال ترسيخ الشفافية والنزاهة في التدبير العمومي ،

- تدعيم الإطار المؤسسي، باعتباره من مستلزمات الحكامة الجيدة والشفافية والمساءلة والديمقراطية، وذلك بإحداث المحاكم المالية ومؤسسة الوسيط و مجلس

المنافسة والمجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي
وإحداث وحدة لمعالجة المعلومات المالية لمكافحة غسل
الأموال، وإحداث أقسام خاصة بالجرائم المالية ببعض
محاكم الاستئناف، وتفعيل وتقوية دور المفتشيات في مجال
المراقبة الداخلية والتدقيق وتقييم النتائج سواء تعلق الأمر
بالمفتشيات العامة للوزارات أو المفتشية العامة للإدارة
الترابية أو المفتشية العامة للمالية.

وفي هذا الإطار، وفي سياق التجاوب الموضوعي مع
أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وخصوصا
مادتها السادسة التي توصي بوجود هيئة وطنية مستقلة
تتولى الوقاية من الفساد، تم إحداث الهيئة المركزية
للوقاية من الرشوة منذ سنة 2007، بخصوصيات تؤهلها
للاضطلاع بالمهام الموكولة إليها عبر توفرها على هياكل
منفتحة على مختلف أطراف المجتمع وجعلها في آن واحد إطارا
لتنسيق سياسات الوقاية من الرشوة، و آلية لتتبع وتقييم
المنجزات و منتدى للإعلام والتواصل والتحسيس، وكذا أداة
رصد لظاهرة الرشوة لجمع المعلومات وتدبير قاعدة للمعطيات
المرتبطة بها.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عرف بلادنا عدة إصلاحات مهيكلت سواء في ما
يخص بنية الدولة تبعا للمراجعة الشمولية للدستور التي

أعدت النظر في بنية النسق السياسي والمؤسساتي والإداري، وكذا في آليات وضع وتدبير وتنفيذ السياسات العمومية، حيث أفضت هذه المراجعة إلى تكريس التحول الديمقراطي للمغرب كما تضمنت إصلاحات هامة في مجال التخليق والشفافية والنزاهة والمساءلة ، من شأنها توطيد دعائم المنظومة الوطنية للنزاهة، نذكر منها :

- ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والثقافية والبيئية،

- توطيد مبدأ فصل السلط وتوازنها، وتعميق ديمقراطية وتحديث المؤسسات وعقلنتها، من خلال :

• برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة، وتخويله اختصاصات جديدة، كفيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية وبقدرته على مراقبة ومساءلة الحكومة، وهو ما يعد من ركائز الأنظمة الديمقراطية ومن المبادئ الكبرى للحكامة السياسية.

• حكومة تحظى بثقة أغلبية مجلس النواب ، وتكريس تعيين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي يفوز بانتخابات مجلس النواب مع تقوية مكانته، كرئيس لسلطة تنفيذية فعلية، يتولى المسؤولية الكاملة على

الحكومة والإدارة العمومية، وقيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي.

- الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري بارتقائه إلى محكمة دستورية توطيدا لسمو الدستور، ولسيادة القانون، والمساواة أمامه، ذلك أن إصلاح القضاء يتطلب توفير ضمانات دستورية ملائمة وحقيقية وكذا الشروط القانونية والعملية لتنزيل آليات الإصلاح.

- تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين، بتقوية دور الأحزاب السياسية، في نطاق تعددية حقيقية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية، والمجتمع المدني.

- التنصيص على مبادئ هامة وأساسية في مجال الحكامة الجيدة، وتخليق الحياة العامة وخلق مناخ أعمال سليم وتنافسي، من خلال إقرار قاعدة تلازم ممارسة المسؤوليات والوظائف العمومية بالمحاسبة ومنع تضارب المصالح وكل الممارسات المتنافية مع مبادئ التنافس الحر والشريف في العلاقات الاقتصادية.

فضلا عن إجراءات قوية في مجال النزاهة ومحاربة الفساد، من خلال معاقبة كل أشكال الانحراف في تدبير الأموال العمومية والرشوة واستغلال النفوذ.

- تعزيز النظام الدستوري للفاعلين في مجال الديمقراطية والمواطنة والمشاركة ولاسيما الاعتراف

بمكانة ودور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، باعتبارها فاعلا في الديمقراطية التشاركية على الصعيد الوطني و المحلي، فضلا عن ترسيخ دور وسائل الإعلام في النهوض بالديمقراطية وحقوق وحرريات المواطنين من خلال دسترة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

- دسترة مؤسسات مكافحة الفساد والوقاية منه كالهيئة الوطنية للنزاهة و الوقاية من الرشوة ومحاربتها ومجلس المنافسة ، وكذا المؤسسات المستقلة الأخرى المكلفة بحماية وتنمية حقوق الإنسان والضبط والحكامته الجيدة، كمجلس حقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط.

- تضييق مجال الحصانات على نحو يكرس مبدأ المساواة أمام القانون والقضاء.

- حضرات السيدات والسادة،

دعما لهذه الجهودات وفي سياق الدينامية الوطنية المتميزة بالوعي المتزايد لدى المواطنين والمجتمع المدني بأفة الفساد، وضعت الحكومة إستراتيجية وطنية لتحديث الإدارة، تحدد الكيفية التي سيتم العمل بها لمواجهة مختلف مظاهر الفساد ، من منطلق وفائها بالالتزامات التي تعهدت بها في برنامجها الذي صادق عليه البرلمان، تعتمد مقاربة جديدة في هذا الشأن، تركز على؛

- إرساء إطار مؤسستي ملائم وكفيل بتعزيز المنظومة الوطنية للنزاهة ومحاربة الفساد، من خلال دعم دور الهيئة

الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وذلك بمراجعة الإطار القانوني المنظم لهذه الهيئة وتزويدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة للاضطلاع بالمهام التي أناطها بها الدستور الجديد.

- تحيين وتأهيل التشريع المرتبط بحماية المال العام ومكافحة الإثراء غير المشروع، وتقوية مؤسسات الرقابة والمحاسبة وإيلاء العناية اللازمة لتفعيل التوصيات المتمخضة عن تقاريرها،

- تشجيع مشاركة عموم المواطنين ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني من خلال وضع ميثاق وطني لمكافحة الفساد.

ولتنزيل هذه الاستراتيجية الوطنية في سياق دعم الحكامة الجيدة تم إعداد برنامج لتحديث الإدارة يركز على مجموعة من الإجراءات المصاحبة من خلال:

- إعادة الثقة بين الإدارة والمواطن بتبسيط المساطر الإدارية وتطوير الإدارة الإلكترونية وتحسين الاستقبال والإرشاد وإيلاء العناية اللازمة لمعالجة الشكايات المقدمة من طرف المواطنين،

- دعم سياسة القرب واللامركزية الإداري وتحديد المسؤوليات في التدبير على المستوى اللامركزي،

- تطوير الرأسمال البشري لدعم كفاءة الموارد البشرية لإعداد وتنفيذ السياسات العمومية وفق مبادئ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وضمن هذه الإستراتيجية الحكومية، شرعت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في انجاز أوراش التحديث المحددة في المحاور الأساسية والتي تهتم بالأساس تبسيط المساطر وتثمين رأس المال البشري وإرساء حكامته جيدة وتنظيم ناجع كمقاربة استباقية لكل أشكال محاربة الفساد.

وختاما لا بد أن أشير إلى كون الوقاية من الفساد ومحاربتها قضيتنا جميعا ولضمان شروط نجاحها، لا بد من أن تتضافر جميع الجهود، حكومات وبرلمانا وهيئات سياسية ومنظمات دولية ووطنية ومجتمع مدني ومواطنين، لتكريس ثقافة المسؤولية والشفافية في أفق تنمية المستدامة.

وفي الأخير أهني المنظمين مرة أخرى على تنظيم هذا اللقاء، متمنيا لأشغالكم كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة

الله